ورقة بحثية: هل تجدي أنظمة العدالة التصالحية في السودان بعد حرب 15 أبريل؟

المؤلف\ة: وئام شوقي حسن

التاريخ: 31 مايو 2024

الانتساب: نُشر كجزء من زمالة خطة عمل السودان من أجل الديمقراطية لعام 2024

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL

وصف زمالة AMEL: زمالة السودان للديمقراطية هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء \الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت:
https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيُرجى التواصل معنا:

- البريد الالكتروني: sudandemocracy@amelproject.org
- فيسبوك : https://www.facebook.com/democracyactionproject

ملخص

تم طرح سؤال المصالحة على سودانيات و سودانيين من مناطق جغرافية مختلفة (الخرطوم ، دارفور"جنوب/غرب" ، كردفان ، شرق السودان ، الشمالية ، الجزيرة) ، لمعرفة الغضب و الغبن و الاتجاه للحلول لإنهاء الحرب المدمرة التي طالت أكثر من نصف ولايات السودان .

تجدر الإشارة إلى ان من شملهم الاستبيان هم 18 شابة وشاب سياسيين و افراد في لجان المقاومة و حقوقيين وناشطين في مجال بناء السلام وفض النزاعات و محاربة خطاب الكراهية ومتخصصين في قضية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

طرحت الورقة سؤال فكرة العدالة التصالحية مما اوضح اوجه مختلفة للمصالحة ، ارتبطت بالمناطق الجغرافية و الظلم المتراكم ، تمثل الورقة مجرد بداية لطرح الاسئلة الصعبة علينا كمجتمع ، و تقبل الاجابات مهما صعبت ، و التفكير سويا لخوض الرحلة التي نتفاداها

من منظرة الى مظلومة :

"الجمرة بتحرق الواطيها"

يعتبر سؤال المصالحة مأزقا تاريخيا و اخلاقيا ، خصوصا ان كان من وجهة نظر المواطن الذي لم يتعرض للحرب بصورة شخصية ، خلال عملي البسيط في مناطق محددة من دارفور بعد ثورة ديسمبر 2018 ، كنت دائما ما اطرح بديلا لسؤال : الجنجويد هم السبب لسؤال لماذا أصبحوا جنجويد ؟

واحاول التفكير في أسباب الصراعات المستمرة للوصول للدولة المدنية التي خرجت من أجلها .

مع انقلاب 25 اكتوبر ، انتقل سؤالي الى : مالدافع الذي يجعل من القوات النظامية التي ضمنت لهم الدولة المدنية"من وجهة نظري" مستقبلا مهنيا وإنسانيا أفضل من الانصياع لأوامر قتلنا .

لكن مازلت من وقتها اتفاكر عن كيفية المصالحة حتى مع المؤتمر الوطني وأفراده الذين لم يرتكبوا جرائم جنائية تبريرا لرفضي المستمر لالية العدالة الانتقالية والتي كنت اسميها "عدالة انتقامية" تمثلت في لجان تحقيق فض الاعتصام في الخرطوم فقط و لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو والتي ارتكزت فقط على الاصول والاموال .

حين اندلعت حرب 15 أبريل 2023 ، أصبحت المظلمة شخصية تماما ، وانتقلت بشخصي و تفكيري من مجرد منظرة ومبشرة باهمية العدالة الانتقالية القضائية و الغير قضائية لنازحة ثم لاجئة فقدت كل ماتملكه ، وتعرضت دوائري القريبة للتهجير و القتل و الاغتصاب .

يجب ان نفتح النقاش الغير مريح عن اثر الإفلات من العقاب و العدالة الغائبة ، ثمن المرارات المستمر الذي تدفعه الشعوب السودانية ، هل نستطيع ان نكسر هذه الدائرة يوما ما.

مع مرور الزمن و استمرار الحرب ، عدت مرة اخرى للتفكير في آلية إيقاف الحرب بيننا كسودانيين خصوصا بعد أن أخذت الحرب منهجا جهويا .

ولكني اكتشفت ان أغباني ومظالمي الشخصية متجددة مع كل انتهاك .

خلفية الصراع السوداني :

لطالما اتخذ الصراع في السودان طابعا ايديولوجيا و اثنيا ، بداية من الحرب الأهلية الأولى من 1955 وحتى توقفت باتفاق سلام في أديس أبابا عام 1972 ما بين الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان ، لم يفلح استقلال السودان من الاستعمار في مصالحة الغبائن و القلق الدائم بين الجهتين المختلفتين دينيا و ثقافيا ، بين جنوب السودان المسيحي و الشمالي الاسلاموي ، حتى اندلعت الحرب الاهلية الثانية بعد 11 عاما من الاولى في عام 1983 الذي قتل فيه قرابة 1.9 مليون سوداني ونزح أكثر من 4 ملايين مواطن .

توقف الصراع بإبرام اتفاقية السلام الشامل في 2005 واقتسام السلطة والثروة بين حكومة الجبهة الاسلامية التي استولت على السلطة في انقلاب عسكري عام 1989 بقيادة عمر حسن احمد البشير ، و وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور

جون قرنق. والتي منحت الجنوب سودانيين حق تقرير المصير عبر بروتوكول ماشاكوس ضمن خمسة اتفاقيات اخرى برعاية دول الإيقاد انتهت بانفصال جنوب السودان في عام 2011 .

خلال هذه الحرب الاهلية ، حكومة الجبهة الاسلامية قامت بتسليح قبائل ضد الاخرى بالنيابة ، واستخدمت المليشيات كوقود لهذه الحرب الجهوية ، خصوصا في حربها في دارفور ضد حركات الكفاح المسلح مستعينة بقوات الدفاع الشعبي التي تكونت مع انقلاب الجبهة الاسلامية "ثورة الانقاذ" في 1989 من عدة ميليشيات قبلية اسلامية والتي ساندت الجيش ايضا في حرب الجنوب ، وتولدت في 2003 ما يعرف باسم مليشيا الجنجويد التي اسسها موسى هلال زعيم عشيرة المحاميد والتي تنحدر من قبيلة الرزيقات العربية .
في عام 2008 تمت مكافأة موسى هلال بمنصب المستشار العسكري لوزير الداخلية السوداني عبد الباسط سبدرات ، برغم تحذيرات الأمم المتحدة بارتكاب مليشيا الجنجويد لجرائم انسانية في دارفور ، استخدم موسى هلال منصبه لتقوية علاقاته مع القادة المحليين من كل قبائل دارفور . وفي عام 2014 انشق موسى هلال عن حزب المؤتمر الوطني "الحزب السياسي الحاكم " وأسس حركته المعارضة "مجلس الصحوة" . في 2017 أطلقت الحكومة السودانية حملة لجمع السلاح من المدنيين في دارفور بنية المصالحات ودعم الاستقرار ، لم يرضخ موسى هلال وتم اعتقاله بواسطة ابن عمه "حميدتي" في نوفمبر 2017 . وتم الإفراج عنه في عام 2021 بعد ثورة ديسمبر التي أطاحت بعمر البشير و وقعت عليه الأجسام السياسية باسم قوى الحرية والتغيير ومن ضمنهم مجلس الصحوة على الوثيقة الدستورية في 2019 التي منحت الدورة الاولى لرئاسة مجلس السيادة لعبد الفتاح البرهان و نائبه محمد حمدان دقلو "حميدتي" والذي أدار حوارات مع موسى هلال في السجن وتم الإفراج عنه بعفو من مجلس السيادة . مع حرب 15 أبريل 2023 والمستمرة ، أعلن موسى هلال في فبراير 2024 ومجلس الصحوة انضمامهم للجيش السوداني في حربه على قوات الدعم السريع التي أُعلن حلها وتصنيفها قوات متمردة في سبتمبر 2023 .

برغم التاريخ الطويل من الانتهاكات في تاريخ السودان ، لم يتم يتحقق أي شكل من أشكال العدالة بالرغم من من الكم الكبير لاتفاقيات السلام الموقعة والتي استندت على المظالم التاريخية والتي نصت على مفهوم العدالة الانتقالية ، انتهاكات حرب 15 ابريل هي اكبر نتيجة لاثر الافلات من العقاب.
ضاعت فرص تحقيق العدالة بالرغم من تضمينها في النصوص الدستورية ، يجب الوصول و التوثيق لهذه الاسباب و المهددات وقد نصل لتجنب هذه النتائج في المستقبل .

الثورات السلمية في التاريخ السوداني الحديث :
أول احتجاج سلمي حدث ضد الاستعمار كان بقيادة جمعية اللواء الأبيض لمناهضة الاستعمار البريطاني والدعوة لوحدة مصر و السودان ، ونظمت عدة احتجاجات في عام 1924.

ثم بدأ انطلاق ممنهج للثورات الشعبية منذ الاستقلال في 1956 ، ضد الانظمة العسكرية ، واولها كانت ثورة اكتوبر 1964 ضد الفريق إبراهيم عبود بعد مقتل الشهيد القرشي في مظاهرة طلابية داخل جامعة الخرطوم .

ثم ثورة ابريل في 1985 ضد الفريق جعفر النميري بعد ارتفاع سعر الوقود والسلع الاساسية و استمرار الحرب الاهلية .

ثم انتفاضة"هبة" سبتمبر 2013 ، بعد ارتفاع ايضا لسعر الوقود و الخبز ، في زخم امتداد ثورات الربيع العربي واجهت سبتمبر قمع عسكري للمتظاهرين وادت لمقتل ما يفوق الـ100 شخص حسب الجماعات الحقوقية .

تلاها اضراب الاطباء في 2016 ، احتجاجا على الوضع الصحي والمهني المتردي لبيئة العمل ، وعدم تطبيق مجانية العلاج للأطفال دون الخامسة في المستشفيات الحكومية و مطالبين بحمايتهم من الإعتداءات .

ثم ثورة ديسمبر 2018 ، والتي اندلعت بعد شهور من انعدام السيولة المالية و غلاء السلع الاساسية و دعوة تجمع المهنيين وقتها لإعلان مسيرة للمطالبة بزيادة الأجور في في 25 ديسمبر ، والتي تحولت لدعوة لإسقاط النظام .

نجحت ديسمبر في إسقاط عمر البشير في 11 ابريل 2019 ، عبر اعتصام مدني أمام القيادة العامة والذي انتهى بفض القوات النظامية للاعتصام بالسلاح وقتل فيه المعتصمون ، وتم إخفاء البعض و إغراق البعض في النيل و حالات اغتصاب أمام القيادة العامة .

والتي أفضت لاتفاق سياسي "الوثيقة الدستورية" بين المجلس العسكري الانتقالي و قوى الحرية والتغيير في أغسطس 2019 .

"الثورات السلمية غير راديكالية في تغييرها ، مبنية على التدرج ، بتقدم بعض التنازلات الغير مخلة بعدالة القضية إذا بنسعى لتغيير جذري ، بيحصل في حالة ثورة مسلحة ، وغير مضمون ان تقود لنظام ديمقراطي وتجربتنا أكبر إثبات اي سوداني حاليا داير يغمض ويفتح عينه ويلقى الدعم السريع انتهى ، لكن ما انتهى ، سنة من عمرنا راحت ، نتائج الحرب كارثية ممكن تؤدي لتفكيك الدولة ونشوب حرب أهلية شاملة".*3

مصطلحات عسكرية :

الجيش السوداني : تأسست نواة الجيش السوداني الحديث قبل عام 1955م وعرف آنذاك بقوة دفاع السودان وكانت تتكون من عدد من الجنود السودانيين تحت إمرة الجيش البريطاني المحتل وبعد العام 1956 عندما استقل السودان عن الحكم الثنائي الإنجليزي المصري تم تكوين جيش وطني جديد وعرف باسم الجيش السوداني/ قوات الشعب المسلحة.

قوات الدعم السريع : هي ميليشيات شبه عسكرية ، استعان بها الجيش السوداني لخوض حروبه بالنيابة خلال حرب دارفور 2003 وتأسست من جماعات من قبائل الفور والزغاوة والمساليت، وكانت تعمل على تنظيم القبائل ذات الثقافة العربية بدعوى حماية أمنها وثروتها من القوى التي حملت السلاح، وقادها آنذاك موسى هلال، ودعمتها الحكومة المركزية، ثم نشب خلاف بينها وبين الحكومة السودانية والتي استعانت فيه بمحمد حمدان دقلو "حميدتي" ، تم إعادة هيكلتها وتتبيعها لجهاز الأمن والمخابرات السوداني في 2013 وأجاز البرلمان السوداني قانون قوات الدعم السريع في 2017 وتبعها للجيش السوداني ، أصبحت قوات الدعم السريع شريكا أساسيا

في السلطة بعد اتفاق الوثيقة الدستورية في 2019 عقب ثورة ديسمبر التي أطاحت بنظام البشير في 11 ابريل 2019 ، أصبح قائدها محمد حمدان دقلو "حميدتي" نائب رئيس مجلس السيادة ، وبرغم مساندة قوات الدعم السريع لانقلاب قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر 2021 ، مع اندلاع الحرب تم حل قوات الدعم السريع وإلغاء قانون 2017 وتعديلات 2019 و إعلانها كقوة متمردة على الدولة في سبتمبر 2023.

حركات الكفاح المسلح : عرف السودان الكثير من الحركات المسلحة عبر تاريخه، وقد كان أول ظهور للحركات المسلحة عام 1955 حينما تمرد فيلق الاستوائية، الوحدة العسكرية المكونة من الجنوبيين في توريت، لتتوالى بعد ذلك الحركات المسلحة في الظهور من حين لآخر، وتشمل إقليم دارفور غرب البلاد وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وابرز هذه الحركات : حركة تحرير السودان/جهة تحرير دارفور

تأسست في دارفور عام 2002 وعُرفت في البداية باسم حركة تحرير دارفور، وكانت عضويتها مقصورة على أبناء قبيلة الفور، وأطلقت على نفسها اسم حركة تحرير السودان بعد انفتاحها على أبناء القبائل الأخرى، ثم شهدت انقسامات عام 2005؛ فانبثقت عنها عدة حركات مسلحة: حركة جيش تحرير السودان ويرأسها خميس أبو بكر وهو من قبيلة المساليت، وهو من سياسيي حركة تحرير السودان الذين أسسوا مجموعة الـ19 وجمّدوا صلاحيات رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور ثم فصلوه.

حركة العدل والمساواة

تأسست حركة العدل والمساواة 2001 على أيدي أبناء قبيلة الزغاوة وبدأت نشاطها العسكري، ثم شهدت عدة انقسامات كان أولها 2004 : الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وحركة العدل والمساواة- القيادة الميدانية، وحركة العدل والمساواة جناح السلام.

قامت الحكومة المركزية بابرام العديد من الاتفاقيات و الهدن بينها وبين حركات الكفاح المسلح ، أفضى الاتفاق الحادي عشر لانفصال جنوب السودان في عام 2011 ، والاخير الموقع "اتفاق سلام جوبا 2020 ادى للانقلاب العسكري في 25 اكتوبر 2021 والذي أدخل البلاد في حرب مستمرة من 15 أبريل 2023 . **1***

سياق السيطرة العسكرية لطرفي الصراع (الجيش السوداني ، قوات الدعم السريع) الان :

السيطرة العسكرية :

مناطق سيطرة الجيش المطلقة:

يسيطر الجيش على جزء من مدينة امدرمان و كسلا ونهر النيل و النيل الازرق و القضارف و البحر الاحمر بورتسودان التي أصبحت العاصمة الإدارية الجديدة

مناطق سيطرة قوات الدعم السريع:

يسيطر الدعم السريع على مدينة بحري و الخرطوم وجبل اولياء ما عدا قواعد الجيش العسكرية (القيادة العامة للجيش والمدرعات وسلاح الاشارة).

و إقليم دارفور كامل ماعدا مدينة الفاشر.

مناطق مشتركة بين الدعم السريع والجيش والحركات المسلحة:

إقليم كردفان تعاني من حصار مشدد ، في شمال كردفان يسيطر الدعم السريع على الجزء الأكبر ، جنوب كردفان متقاسمة بين الجيش و الحركة الشعبية و الدعم السريع

" بسبب انو معظم فرق الجيش العسكرية خارج المدن بالرغم من تمركز بعض من قوات الدعم السريع داخل بعض المدن الا أن فرق الجيش لم تسقط".

المقدمة :

اندلاع حرب الـ15 من أبريل بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع أخذت منحى قبلي وجهوي ، خصوصا فيما يتعلق بقوات الدعم السريع في حشد حواضنها القبلية .

و ممارسة الاستخبارات العسكرية وفرضها العديد من القوانين الولائية والأمنية المبنية على سؤال القبيلة و التي قد تصل للاعتقال ان كان المواطن من احد القبائل أو الحواضن الاجتماعية الداعمة للدعم السريع.

مم أثار خطاب كراهية ورفض للآخر .

تقرا الورقة اراء تناقش اثر القبيلة و اثر المظالم إذا طرحت المصالحة الوطنية حلا لإيقاف الحرب.

منهجية البحث :

تم طرح سؤال المصالحة على سودانيات و سودانيين من مناطق جغرافية مختلفة (الخرطوم ، دارفور"جنوب/غرب" ، كردفان ، شرق السودان ، الشمالية ، الجزيرة) ، لمعرفة الغضب و الغبن و الاتجاه للحلول لإنهاء الحرب المدمرة التي طالت أكثر من نصف ولايات السودان .

تجدر الإشارة إلى ان من شملهم الاستبيان هم 18 شابة وشاب سياسيين و افراد في لجان المقاومة و حقوقيين وناشطين في مجال بناء السلام وفض النزاعات و محاربة خطاب الكراهية ومتخصصين في قضية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

طرحت الورقة سؤال فكرة العدالة التصالحية مم اوضح اوجه مختلفة للمصالحة ، ارتبطت بالمناطق الجغرافية و الظلم المتراكم ، حيث أوضحت الإجابات من الشمال عن تقبل فكرة المصالحة لإيقاف الحرب بشرط المحاسبة ، و اشارت الاجابات من دارفور أن فكرة المصالحة تشترط عودة الأرض ، وكانت الاجابات من الجنينة تشير الى ان الصراع يأخذ وجها مختلف يعتمد على الانتماء القبلي و مظالم متراكمة.

بناء على الحوارات والمقابلات تمت صياغة عناوين الورقة.

مصطلحات : *2

العدالة التصالحية هي عملية يشارك فيها الضحية والجاني معاً في اجتماع بحضور ممثلين عن كل منهما ، ويهدف مناقشة تجربة ماحدث و الطرف المتضرر من الجريمة.

وتقوم على مبدأ المصالحة والتصالح بينهما لأجل الوصول لناتج تصالحي ، دون محاسبة او مكاشفة المجرمين ، ولا تشهد اي تكريم للضحايا بالاعتراف و الاعتذار.

العدالة الانتقالية هي مجموعة التدابير والإجراءات القضائية والقانونية التي تهدف إلى معالجة "إرث ثقيل" من انتهاكات حقوق الإنسان من أجل تمكين مجتمع ما من الاستقرار والسلم المجتمعي بعد حقبة من الحكم الديكتاتوري أو الحرب الاهلية .

العدالة التعويضية وهي تعني بتعويض الجرحى والمصابين والمتضررين تعويضاً عادلا بما يتناسب مع الضرر، لكنها لا تشمل المحاسبة والملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاك ، أي إنها تقوم فقط على فكرة جبر الضرر بعد تحقيق الاعتراف بوقوع الانتهاكات ضد الضحايا.

الفش غبينته خرب مدينته : *3

للدولة السودانية إرثا للمصالحات السياسية التي لم تخاطب الازمة بصورة حقيقية ، وبالتالي لم تفضي لاي سلام حقيقي مستمر منذ الاستقلال .

ومعظم الحروب التي اندلعت لها جذور غضب من الظلم و التهميش و التوزيع الظالم للسلطة و الثروات ، وكيف استخدمت الحكومات الشمولية على السودان هذه القبائل و صراعها على الموارد و الاختلافات القبلية بينها كوقود لاستمرار النزاعات و التفريق بينهم .

يخاطب هذا المثل السوداني ، نتيجة الغبائن ، التي لم تفلح في جلب أي سلام لأي طرف .

"دي هموم عامة مفترض نتكلم عنها ونكشف الشي الخفي في الشخصية السودانية المعقدة ، بخصوص السلم والحرب نحن كسودانيين تاريخنا قديم جدا جدا في الحرب ، تكاد تكون الحرب الاهلية السودانية "الجنوب-دارفور" اطول حرب اهلية في افريقيا ،المؤسف في الحروب ليوم الليلة ما قادرين نعمل مفاصلة بينا وبين تاريخنا ، مواصلين في إشعال المزيد من الحروب والدمار ، رغم اننا ندعي اننا اكتر شعب مسالم ونمتلك من قيم التصالح الكثير ، لكن في المحكات نحن عنيفين جدا مع بعضنا ، ممكن نرتكب أبشع المجازر في بعض ، دي محتاجة وقفة ودراسة سيكولوجية الانسان السوداني ، كيف في لحظة ممكن يكون كويس شديد وفجاة يكون اسوء وحش.

لمن كلنا بصيرتنا بقت عميانة وبنقول يل بس ، في قطاعات واسعة الحرب ما مستهم وشجعوا الحرب ، ولما وصلتهم اكتشفوا انه الحرب ما بتجيب خير وهو أول متضرر. بيبدا يفوق و يتراجع

المشكلة لمن نفوق كلنا كمجتمع حيكون فات الاوان

الحرب الاخيرة خلتني اقيف كتير في سؤال هل نحن كسودانيين وجدانا واحد ؟

في حرب دارفور جزء كبير ماكان عارفها ، ماعرفنا بشاعة الحرب الا بعد وصلتنا

انا عندي موقف مبدئي من الحرب ، وشايف انه الازمة السياسية اسوء طريقة عشان تحلها تشيل ليها بندقية ".

المصالحة الوطنية في التاريخ السوداني :

عقب محاولة الانقلاب في عام 1976، تم التوصل إلى المصالحة الوطنية في السودان في 7 يوليو 1977، حيث وقع النميري والصادق المهدي اتفاقًا أعاد دمج المعارضة مقابل حل الجبهة الوطنية. تمت استعادة الحريات المدنية وإطلاق سراح السجناء السياسيين ، برغم

استمرار اعتقال آلاف الشيوعيين و رؤساء الاتحادات و النقابات و البعثيين في سجن كوبر بالخرطوم و بقية السجون بالولايات المختلفة .4*

بحسب المحامي و الفاعل في قضايا المصالحة استاذ رفعت مكاوي : "تاريخيا لم نجرب المصالحة ، بل هي اتفاق بين المجموعات الثلاثة "جبهة الميثاق و الاتحاديين و الصادق المهدي وبين جعفر النميري" التي قامت بمحاولة غزو امدرمان "الغزو الليبي" ، اذا طرحنا حل المصالحة ستكون مصالحة شاملة لاتستقصي ولا تستثني أحدا ، وفي سياق الحرب الحالية فالمصالحة تشمل حتى أعضاء المؤتمر الوطني "5*

المصالحة في السياق الثقافي السوداني :

تعتبر المحاكم الاهلية ، المدارة بواسطة الادارات الاهلية او العمد والنظار او مايسمى بـ الشرتاي، انظمة محلية قديمة في السودان ، بدات من قبل تشكيل الدولة الحديثة بمؤسساتها القانونية .

تعنى بالفصل في القضايا الصغيرة الفردية و الاشكالات بين اهل القبيلة او مع قبائل اخرى في رقعة جغرافية واحدة .

مثل قضايا الطلاق و الزراعة و الرعي و القتل و الاغتصاب ، مازالت متواجدة خصوصا في مناطق الشرق و الغرب و الجنوب الشرقي من السودان ، هي ذات فعالية أكبر لكون التركيبة السكانية والقبلية تمجد قضاء"حكم" كبار المنطقة ، ومن سلبياتها عدم توقف الجريمة خصوصا وانها اصبحت كاداة افلات من العقاب .

يمكن وصفها بكونها مجالس لجبر الضرر ، اما بالديات أو التعويض المادي للأطراف المجني عليها .

برغم عدم رضاء الكثير عنها ، خصوصا في جرائم الاعتداءات الجنسية حسب الاستبيان ، يمكن استصحابها في مبدأ العدالة التصالحية فيما يسمى مثلا الراكوبة ، حيث تتمثل فكرتها في إصلاح الجاني بدلا عن الانتقام منه واعادة دمجه في المجتمع و التطهر من الذنب .

هي فكرة تشبه الديانة المسيحية ، لذلك يجب الاعتراف أن مبدأ التسامح هو مبدأ أصيل في المجتمعات المسيحية مقابلا للمجتمعات الاسلامية التي تعلي من قيمة القصاص مثلا .

في سياق حرب 15 أبريل لايمكن استخدامها في سياق مصالحة واسع في جرائم ضد الانسانية و مجازر تطهير عرقي.

هنالك مدرستين للمصالحة : القصاص او الدية ، في الثقافة السودانية كلاهما صعب ، ويميل الإنسان السوداني للعفو . لكن يجب استصحاب المناخ السياسي و الراي العام حيث يمثلان ضغطا هائلا في احقية واستقلالية القرار .

العدالة الانتقالية والمصالحة :

في سياق السودان يجب الحديث عن مبدأ المصالحة كعدالة انتقالية ، المصالحة هي نتيجة للعدالة الانتقالية ، يسيران في خطين متوازيين ، المصالحة دون عدالة هي طريقة اخرى للإفلات من العقاب . و كلاهما مسؤولية المجتمع المدني وليست مسؤولية السياسيين ، الرأي هو رأي الضحايا اولا .

ترتكز العدالة الانتقالية على الوضع السياسي و اصلاح المؤسسات العدلية والتشريعية والأمنية وتحقيق أسس العدالة القضائية بكل فروعها ، المحلية والاقليمية و الدولية . وضمان تحقيق متطلبات المصالحة. من حيث معرفة الحقيقة و التعويض وجبر الضرر والإنصاف .

اما المصالحة فهي ضمان اتاحة فرصة للحوار بين الأطراف ، مثل محاكم الحقيقة .**6***

الحروب تنتج غبن و أحقاد متوارثة ، كنتيجة طبيعية للغضب من الظلم ، الغضب و العقل العاطفي تقل من انتمائنا الانساني و تفكيرنا في المصالحة ، حيث يصبح الانتقام هو ثأر لمظلمة شخصية .

مازال أمام السودانيين فرصة للحوار و مخاطبة الازمة و الحديث عن الحقيقة وعدم الانهيار في مستنقع الكراهية و العنصرية و التعميم القبلي ، والقبول ان ماحدث هو نتيجة حرب وقوانين ومؤسسات اوصلتنا لهذه الدرجة من العنف وليس انتهاك شخصي .

السلام ام العدالة ايهما اولا ؟

يقول استاذ رفعت مكاوي المختص بقضايا العدالة الانتقالية والمصالحة ، قبل الحرب كان لي رأي وتبريرات أن العدالة يجب ان تأتي أولا ، لكن بعد معايشة حرب 15 أبريل ، اعتقد ان كلاهما يسيران في طريق واحد وبصورة متوازية .

لا أحد يعلم متى تتوقف الحرب ، يجب ان نبدأ القيام بواجبنا كمجتمع مدني منذ الآن ، خفض مستوى سقف توقعات الضحايا بدلا من رفعها حتى نتجنب الإحباط في المستقبل ، الترويج لواقعية المطالب بحقوقهم في ظل ظروف لا تسمح بالعدالة الجزائية "الدم قصاد الدم ، ما بنقبل الدية" بل تشجيعهم على فضيلة العفو وقبول الحلول او التنازل عن بعض الحقوق من اجل الصالح العام لتحقيق العدالة و السلام "موت ولدي ولا موت بلدي" ، والتنازل عن عن المصلحة الفردية لمصلحة الجماعة من اجل الاستقرار ، وهذا امر مرتبط بالادب الصوفي و الفلكلور السوداني المشجع على التسامح في الاذى.

يجب أن تشمل المصالحة الجميع ، تشمل الحقيقة والاعتراف وسماع رأي الضحايا ، وعدم استخدامها للإفلات من العقاب.

تتوارث الاحقاد و الغبائن لأجيال !

هل للمصالحة وجه واحد في السودان بعد حرب 15 أبريل ؟

يجب وضع الاعتبار ، الا ان الحرب الحالية هي أقصى درجات العنف التي وصلت إليها الدولة السودانية ليس من حيث الانتهاكات فقط ، بل توسع وشمول رقعة الحرب حتى تكاد تشمل السودان كاملا .

استمراريتها جعلت من الاصطفاف القبلي و تجذر الصراعات القبلية بين المكونات اداة سهلة التحكم بأيدي الأطراف المتصارعة و الحركات السياسية و القيادات الاهلية المتحالفة مع كل جانب . هذا الاستغلال للصراع و التحشيد هو اداة من قبل الحرب يتم استخدامها لتغيير موازين القوى بين الجهات المتعددة .

خلال الاستبيان الذي تم اجراءه ، تعرضت فيها العينة لانتهاكات مباشرة من الجيش او الدعم السريع ، تباينت الانتهاكات بين الاعتقال والاستهداف على اساس اثني ، السرقة و النهب ، احتلال الاراضي والاغتصاب ، وضعت العينة شروطا للمصالحة و حددت اجابتها بامكانية المصالحة من عدمها واقترحت حلولا اخرى :

شروط المصالحة :

- توازن الخسارات بين أطراف الصراع
- توفر الارادة السياسية الصادقة للمصالحة الوطنية وايقاف الحرب وتحقيق السلام من الأطراف المعنية
- خروج الأطراف العسكرية و السياسية الفاعلة في المشهد الحالي على أن تعود بعد بعد تحقيق انتقال ديمقراطي كشخوص سياسية في الملعب الانتخابي.
- تفاوض سياسي/عسكري جاد لايقاف الحرب و استصحاب المصالحة كأحد الآليات
- عدم تكرار الجرائم
- محاسبة الجناة والمسؤولين
- الاعتراف بالمظالم التي سببتها القوى المعتدية

- وضع عقوبات رادعة
- برامج سحب السلاح
- إعادة تأهيل الجنود وإعادة دمجهم في المجتمعات
- أن ترعى الدولة برامج سبل كسب العيش البديلة للارتزاق المسلح للجنود
- إصلاح المؤسسات الأمنية والعدلية و التشريعية
- ادارة سليمة للتنوع الإثني
- تحقيق تنمية متوازنة و توزيع عادل للثروة
- مخاطبة القضايا المطلبية
- جبر الضرر
- التعويض
- علاج المصابين
- اطلاق سراح الاسرى والمخفيين قسريا و اطلاق برامج بجهود مكثفة لايجاد المفقودين
- مشاركة النساء السياسية
- إشراك كافة أطياف المجتمع في حوار وطني شامل و تحقيق الية الوصول تنظيم منابر للمكاشفة والحقيقة في كل ولايات السودان.
- إيقاف و منع خطابات الكراهية و العنصرية و التجييش بالقانون

احدى الإفادات وضعت شروطا للمصالحة خصوصا في جرائم العنف الجنسي الممنهج في الحرب

- حق امتلاك المعلومة وتمليك المعلومة لتفادي الهروب من العقاب، و بأهمية المصالحات وخاصة في جبر الضرر ، حيث أن قضايا الاغتصاب يتم حلها عن طريق الجودية ودفع تعويض مادي لأهل المغتصبة ، وليس من المهم ان تبدي رضاها ام لا ، و لتقاطع مستويات القوى و القبيلة الاثر الاكبر.

وأحيانا يتم تزويج المغتصبة للمغتصب كنوع من الارضاء و قفل القضية مراعاة للقبيلة و المصالح .

- يجب وضع حدود وقوانين رادعة للانتهاكات الواقعة على النساء اللاجئات من قوات حفظ السلام أو مقدمي المساعدات الانسانية داخل المعسكرات.
- ان تراعي المصالحة الآثار الاقتصادية لفقدان النساء للأراضي ، حيث دوما يتم تعويض الرجال فيما يختص بالأراضي.
- الالتفات لتجربة مفوضية نزع السلاح واعادة الدمج والتسريح في دارفور 72003*

ويعتقد البعض أن المناخ الحالي لا يوفر أي فرصة للمصالحة او الحديث حتى عن إيقاف الحرب ، في ظل انتهاك ممنهج من قوات الدعم السريع على المواطنين السودانيين ، ومعاناتهم من القصف الحربي للاحياء السكنية .

بالاضافة الى ان ايقاف الحرب يبدأ فقط بهدنة سياسية و ايقاف اطلاق للنار ، لكن يجب ملاحقته ببرامج لإزالة الأحقاد و الغبائن ومعالجة المظالم التاريخية ، وأن تتبنى القوى السياسية الجديدة ومنظمات المجتمع المدني برامج اعادة التأهيل النفسي و معالجة الصدمات النفسية الناتجة من الحروب.

"السودانيين ما اتعلمو من الحروب ، بتعلمو بالطريقة الصعبة زي بلع الامواس" *8

المصالحة السياسية وتوازن الخسارات : *9

شكل الصراع في الجنينة يختلف عن أي مكان في السودان، هي دار مساليت وفيها قبائل عربية وغير عربية وليست ذات تحالف لا مع المساليت او مع العرب ، اي فرصة للمصالحة في السودان تختلف عن آليات المصالحة في الجنينة.

بعد اندلاع الحرب و تهجير مواطنين الجنينة "المساليت" لمعسكرات بدولة تشاد ، تم توزيع الاراضي و المنازل على القبائل العربية في المدينة ، الجنينة قنبلة موقوتة ، الحرب أنتجت غبن مركب ، قبائل عانت من التشريد والنهب و الاغتصاب و قبائل اخرى لم تتضرر مصالحها ابدا بل زادت سلطتها و ثروتها.

يوجد الان انقسام ثقافي واثني ، حتى في الحراك السياسي بعد الحرب يتم اختيارك للإدلاء بأي رأي بخصوص الحرب في الجنينة ان كنت من قبيلة المساليت ، ويتم استبعاد واغتيال شخصية أي رأي سياسي من مكون قبلي آخر "العرب" .

القبيلة العابرة للدولة:

تطور الصراع من قبلي لصراع حسب درجة اللون ، بغض النظر عن القبيلة ، درجات اللون الفاتحة سبب للوصم بالانتماء للعرب "الجنجويد " و العكس . طال هذا الأمر حتى الأطفال المتواجدين داخل معسكرات اللجوء. لابد من نشوء حرب مفصلية قد ترقى للابادة بين قبائل العرب"الجنجويد" وبين المساليت .

توازن الخسارات بين المكونين قد ينتج بعد حرب دامية فرصة لسلام حقيقي و مستدام.

المصالحة السياسية و حق الارض :*9

في دارفور أكبر قبيلتين ذات تسليح كبير هي قبائل العرب و الزغاوة ، وبينهم حرب غير معلنة على سيادة الإقليم

مم جعل الدعم السريع يمارس سياسية الترهيب و الترغيب على الادارات الاهلية من القبائل الغير عربية"الزغاوة" للانضمام إليه و مخاطبة قبائلهم بقبول الدعم السريع كممثل شرعي .

القتال في دارفور مستمر منذ وقت طويل ، تعقيد حرب 15 أبريل يعود للانتهاكات الواسعة وان المجموعات العسكرية الآن هي ذات اصطفاف قبلي كبير ، مما يجعل منها حرب وجود برغم ان دوافعها الاساسية مازالت السلطة و السيطرة على الموارد.

الحرب في دارفور "حسب تقرير Human Rights Watch" هي حرب تطهير عرقي ، حرب احتلال واستيطان للأرض .

الأرض في دارفور تشابه قضية فلسطين .

الخرطوم "لحم راس ، ماحقت زول" ، لكن الان قوات الدعم السريع في غرب دارفور تعلن ان الارض الان لم تعد ارض المساليت بل ارض الفور .

الأرض و الحواكير في دارفور هي قضية ذات وعي عالي جدا ، انسان دارفور لن يتنازل عنها من اجل مصالحة سياسية تضمن وجود او تقاسم سياسي .

خصوصا مع الاداء السياسي المترهل واستمرار الانتهاكات ، المصالحة مالم تخاطب قضية الاستيطان والمستوطنين للارض ، وفتح ملفات التقاضي الموثقة ، ومخاطبة تخوفات الناس ، وأن يبذل الطرف المسيطر فرصة للتعايش المجتمعي عبر الاعتذار و جبر الضرر ، فرص المصالحة بسيطة .

أمثلة لدول مرت بالعدالة التصالحية :

يشابه سياق الارجنتين ماحدث في السودان ، خصوصا في المرور بحكم الدولة الشمولي الارهابي الذي قمع واخفى النشطاء السياسيين و اقمع النقابات و حركة الطلاب .

يساعد سياق الارجنتين وماحدث في المصالحة الوطنية من الأنظمة العسكرية السابقة ، خصوصا نظام الجبهة الإسلامية "الانقاذ" الذي أسس لدولة شمولية عنصرية ذات تجييش قبلي ادى لحروب أهلية ولو كانت متفرقة ، ودعمت قيام حرب 15 أبريل والتجييش الايدلوجي ورفض ازاحتها عن السلطة بحجة انحلال الدولة ووجوب العودة للدولة الإسلامية .

برغم أن هذا النظام لم يتم محاسبته ، بل لم تتوفر الارادة الفورية لمحاسبة افراد النظام ومصالحة من لم يضطلعو في جرائم والمضي بالدولة للاستقرار و الانتقال المدني .

العصر المظلم: حرب الأرجنتين القذرة *10

مرت الأرجنتين بفترة مضطربة عرفت باسم "الحرب القذرة" (1976-1983). كان هذا هو الوقت الذي كانت فيه البلاد تحكمها دكتاتورية عسكرية وصلت إلى السلطة عبر انقلاب. تهدف الحكومة إلى القضاء على المتمردين اليساريين وأي شخص يشتبه في معارضته للنظام. وأدى ذلك إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 10.000 و30.000 شخص "اختفوا"، وهو مصطلح يستخدم لوصف أولئك الذين اختطفوا ولم يروا مرة أخرى.

العودة إلى الديمقراطية

وفي عام 1983، عادت الأرجنتين إلى الديمقراطية بانتخاب الرئيس راؤول ألفونسين. وكان هذا بمثابة بداية فصل جديد في تاريخ البلاد. كانت حكومة ألفونسين مصممة على معالجة الفظائع التي ارتكبت خلال الحرب القذرة. وكانت إحدى الخطوات الأولى هي إنشاء اللجنة الوطنية المعنية باختفاء الأشخاص (CONADEP)، التي قامت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وجمعت تقريراً شاملاً يُعرف باسم تقرير "Nunca Más" (لن يحدث ذلك مرة أخرى). وقد وثق هذا التقرير جرائم الدكتاتورية وأصبح عنصرا حاسما في الذاكرة الجماعية للبلاد.

المحاكمات والنكسات

في عام 1985، عُقدت محاكمة المجلس العسكري، مما أدى إلى إدانة القادة العسكريين الرئيسيين المسؤولين عن الحرب القذرة. كان هذا حدثًا تاريخيًا، لأنه كان واحدًا من أولى الحالات التي قامت فيها دولة بمحاكمة حكامها العسكريين السابقين. ومع ذلك، واجهت العملية انتكاسات كبيرة. وبسبب الضغوط السياسية والمخاوف من حدوث انتفاضة عسكرية أخرى، سنت الحكومات اللاحقة قوانين مثل قانون التوقف الكامل (1986) وقانون الطاعة الواجبة (1987)، مما أدى فعليًا إلى إيقاف المزيد من الملاحقات القضائية.

جهود متجددة من أجل العدالة

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت الأرجنتين، تحت رئاسة نيستور كيرشنر (2003-2007)، تجددًا في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا الحرب القذرة. وألغت إدارة كيرشنر قوانين العفو، مما سمح بإعادة فتح القضايا ضد ضباط الجيش السابقين. وقد قوبلت هذه الخطوة بموافقة واسعة النطاق وكانت بمثابة خطوة مهمة نحو المصالحة الوطنية. استؤنفت المحاكمات، وتم تقديم العديد من الجناة إلى العدالة.

حركات حقوق الإنسان والذاكرة

طوال هذه السنوات، لعبت منظمات حقوق الإنسان، ولا سيما أمهات وجدات بلازا دي مايو، دورًا محوريًا في الحفاظ على ذكرى المختفين حية. هذه المجموعات، التي شكلها أقارب المختفين، دافعت بلا كلل عن الحقيقة والعدالة. ونظموا مسيرات أسبوعية في بوينس آيرس للمطالبة بالإجابات والمساءلة. وأصبحت مثابرتهم رمزا للمقاومة والأمل.

الاعتراف والتذكير

كما تضمنت عملية المصالحة الوطنية في الأرجنتين الاعتراف بالماضي من خلال التعليم والتذكر. وعملت الحكومة والمنظمات المختلفة على الحفاظ على ذكرى الضحايا من خلال إنشاء النصب التذكارية والمتاحف والبرامج التعليمية. وتحولت مواقع مراكز الاحتجاز السرية السابقة إلى مساحات للذاكرة، حيث يمكن للناس التعرف على الفظائع والتأمل في أهمية حقوق الإنسان.

التحديات المستمرة

ورغم أن الأرجنتين خطت خطوات كبيرة في معالجة مظالم الماضي، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. ولا تزال بعض قطاعات المجتمع تقاوم الاعتراف بالحجم الكامل لجرائم النظام العسكري. بالإضافة إلى ذلك، يستمر البحث عن حقيقة المختفين، حيث لا تزال العديد من العائلات لا تعرف مصير أحبائها. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التزام الأرجنتين بالعدالة والمصالحة يظل قويا.

الإرث

إن عملية المصالحة الوطنية في الأرجنتين هي شهادة على مرونة البلاد وتفانيها في مجال حقوق الإنسان. إنه بمثابة مثال قوي لكيفية مواجهة الأمة لماضيها المظلم والسعي نحو مستقبل مبني على العدالة والذاكرة والمصالحة. الرحلة مستمرة، لكن الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن أرست أساسًا قويًا للشفاء والوحدة.

الملخص :

ايضا وضح خلال البحث أن البيئة العامة الآن ، هي بيئة سامة لا تقبل الحوار وطرح فكرة المصالحة خصوصا مع استمرار الحرب و علو الصوت الداعم لاستمرارها ، بين (بل بس و لا للحرب).

أهمية السياق على أرض الواقع ، عندما بدأ الاستبيان بصورة خاصة وموجهة ، كانت الآراء داعية لايقاف الحرب و تقبل المصالحة، لم يكن بالإمكان طرح الاستبيان بصورة عامة حيث بدأ الاعتداء على مدينة الفاشر من قوات الدعم السريع ، وعلا مجددا صوت السلاح ، خلال جمع البيانات حدثت معركة مصفى الجيلي الذي نشرت فيه قوات تابعة للدعم السريع فيديو لاسر ضابط معاش الملازم أول محمد صديق ، ومعاملته بطريقة مهينة و تصفيته ، زاد هذا الانتهاك الغبن بصورة كبيرة ، وبدأت الدعاوى الجهوية بالظهور في الرأي العام على وسائل التواصل المطالبة بصورة واضحة بحرق القبائل المنضمة للدعم السريع ، وفتح نقاش عن أن مثل هذه الانتهاكات ارتكبتها قوات الجيش ضد الدعم السريع ولكن التضامن الان هو تضامن قبلي .

صوت رفض الحرب ورفض الانتهاكات ضد حقوق الإنسان والأسرى من الجانبين هو صوت رأي مليء بالافخاخ و عرضة للرفض و التخوين .

لحرب 15 أبريل مألات قد تنتهي باندلاع أعنف حرب أهلية في تاريخ افريقيا ، نظرا للتعدد الثقافي و القبلي و تراكم المظالم و عدم استيعاب الدولة لهذه التعقيدات ، اختزال الحرب في صراع بين جنرالي حرب هو توصيف مخل ووصف الحرب انها بين مكونات سيقود لنتيجة مرعبة .

يجب على الحركات السياسية الآن ، في جولاتها لإيقاف الحرب أن تضع بعين الاعتبار مسألة العدالة التصالحية و التشافي من آثار الترومات الجماعية الناتجة عن المجازر التي تحدث ، واستيعاب المظالم وأوجه المصالحة المطروحة مثل حق الأرض وتوازن الخسارات .

وان ينتبه المجتمع المدني و يتعاون مع الحركات القاعدية ويبدأ الحديث مع حكومة الامر الواقع أن خطاب الكراهية و قوانين العنصرية تحت الغطاء الامني لهي فوهة بركان مؤجلة ، ستزيد من امد الصراع و تولد صراعات جديدة قد تؤدي لتفكك الدولة السودانية وليس مجرد سيناريو اخر للانفصال .

في العالم تجارب عديدة أدت لمصالحات وطنية ، وتجارب عن كيفية تطبيق العدالة التصالحية و إدماجها في القوانين والتشريعات المحلية .**11***

خلال البحث وجدنا مثال حديث لمصالحة تمت بين قبيلة البني هلبة و السلامات في ولاية جنوب دارفور .

والتي اندلع القتال بين القبيلتين في أغسطس 2023 .

تم توقيع وثيقة وقف عدائيات بعد اقتتال و نزوح كبير للعوائل من الطرفين نتيجة لقناعات وسط شباب القبيلتين ان ما يجمعهما اكبر مما يفرقهما .

وضع الشباب حملة مجتمعية عبر مسارح الشارع وندوات للحديث عن التعايش السلمي الذي جمعهما فوق الـ100 عام تحت شعار "نزل سلاحك ما تقتل اخيك" **12***

ملحق :

حملة إنصاف للعدالة الإنتقالية *13

ماهى العدالة الإنتقالية

تشيرالعدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان . وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات . وليست العدالة الانتقالية نوعًا " خاصًّا " من العدالة ، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع و / أو قمع الدولة . ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية .

أهمية العدالة الانتقالية

على أثر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يحقّ للضحايا أن يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات .

ولأنّ الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان لا تؤثّر على الضحايا المباشرين وحسب، بل على المجتمع ككلّ، فمن واجب الدول أن تضمن، بالإضافة إلى الإيفاء بهذه الموجبات، عدم تكرار تلك الانتهاكات، وبذلك واجب خاص يقضي بإصلاح المؤسّسات التي إما كان لها يد في هذه الانتهاكات أو كانت عاجزة عن تفاديها .

وعلى الأرجح أنّ تاريخاً حافلًا بالانتهاكات الجسيمة التي لم تُعالج سيؤدي إلى انقسامات اجتماعية وسيولّد غياب الثقة بين المجموعات وفي مؤسّسات الدولة، فضلًا عن عرقلة

الأمن والأهداف الإنمائية أو إبطاء تحقيقهما . كما أنّه سيطرح تساؤلات بشأن الالتزام بسيادة القانون وقد يؤول في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة من العنف في أشكال شتّى .

وكما يبدو جليًّا في معظم الدول حيث تُرتكَب انتهاكات

لحقوق الإنسان ، تأبى مطالب العدالة أن " تتلاشى ."

الأهداف والغايات

تهدف العدالة الانتقالية بشكل أساسي، إلى تحقيق المصالحة الوطنيّة ، فبعد الإرث الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان ، تنحو المجتمعات إلى فقدان الثقة بحكم القانون ، وبآليات العدالة التقليديّة، ويظهر ذلك جليّاً في الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات الأهلية ، حيث يتشكّل لديها الدافع القوي للرغبة بالانتقام ، وهو ما يدخل المجتمع في دوّامة لا نهائيّة من العنف والعنف المتبادل .

كما تهدف العدالة الانتقالية إلى إصلاح مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش والأمن ، وكافة المؤسسات المتورطة في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ، أو التي لم تمنع ارتكابها . وبهذا تكون قد منعت، وإلى حد كبير، تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل .

استراتيجيات وأشكال العدالة الانتقالية

تشير التطبيقات الفعلية للمفهوم إلى أن أي برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية عادة ما يهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف تشمل : وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ، التحقيق في الجرائم الماضية؛ تحديد المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا؛ منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، الترويج للمصالحة الفردية والوطنية .

ولتحقيق تلك الأهداف، تتبع العديد من الاستراتيجيات بعضها ذي صبغة قضائية وبعضها لا يحمل هذه الصبغة، هي :

1- الدعاوى الجنائية : وتشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية . ويمكن القول إن أول إعمال لهذه الآلية كان مع

محاكمات نورمبرج التي أجريت للنازيين في ألمانيا بعد

الحرب العالمية الثانية . وهي قد تتم على المستوى الإقليمي أو الدولي أو من قبل بعض الأجهزة الخاصة مثل المحكمة الخاصة بسيراليون .

2- لجان الحقيقة : وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا .

3- برامج التعويض أو جبر الضرر : وهذه مبادرات تدعمها

الدولة ، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية .

4- الإصلاح المؤسسي : وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني

والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية .. وغيرها) ، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية .

5- آليات أخرى : يشير الواقع إلى وجود آليات أخرى من قبيل جهود تخليد الذكرى وتشمل إقامة المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا، وترفع مستوى

الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي .

ويمكن أن تتم هذه الآليات على المستوى الوطني بشكل كامل، أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط أو هجين مثل الترتيبات الخاصة في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفا ، إذ يعد إنشاء الاستراتيجيات المختلطة أو الهجينة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التي تواجه الاستراتيجيات ذات الطابع الدولي مثل البعد الجغرافي والانفصال القيمي عن المجتمعات المعنية، ومن ثم فالاستراتيجيات الهجينة من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي ، لاسيما في حال اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية قادرة على استيعاب الاختلافات في روايات الأطراف المختلفة للأعمال العدائية التي تكون هذه المجتمعات قد شهدتها .

من ناحية أخرى، لا تعمل آليات ومناهج العدالة الانتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض؛ فمثلا قد يعتبر البعض إن قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى، كما إن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاولة لشراء صمتهم . كما إن تكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن توفر جبرا للأضرار أكثر شمولا مما توفره كل على انفراد . وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلي دعمها

بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان . مع الأخذ في الحسبان إن النصب التذكارية غالباً ما تهدف إلي التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار .

عناصر سياسة شاملة للعدالة الانتقالية

ليست مختلف العناصر المكوَّنة لسياسة العدالة الانتقالية عبارةً عن أجزاء في لائحة عشوائية، إنّما هي تتصل الواحدة بالأخرى عمليًّا ونظريًّا . وأبرز هذه العناصر الأساسية هي :

المحاسبة والقصاص ، ملاحظة جنائية للأشخاص الذين أنتهكوا حقوق الإنسان في النظام السابق

المصالحة الوطنية ، المصالحة السياسية لابد وأن يسبقها توافق سياسي أو اتفاق سياسي ونتفق علي السوابق الوطنية فلكي يكون هناك مصالحة تبدأ مصالحة ثم محاسبة ثم مصالحة .

الملاحقات القضائية ، لاسيّما تلك التي تطال المرتكبين الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية .

جبر الضرر ، الذي تعترف الحكومات عبره بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها . وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلًا عن نواحٍ رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى) .

إصلاح المؤسسات ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوى المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب

لجان الحقيقة أو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الانتهاكات المنتظمة والتبليغ عنها، وللتوصية بإجراء تعديلات وللمساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان .

وهذه ليست بلائحة مغلقة . فقد أضافت دول مختلفة تدابير أخرى . فتخليد الذكرى، مثلًا، والجهود العديدة للحفاظ على ذكرى الضحايا من خلال إنشاء متاحف، وإقامة نصب تذكارية وغيرها من المبادرات الرمزية مثل إعادة تسمية الأماكن العامة، وغيرها، قد باتت جزءاً مهماً من العدالة الانتقالية في معظم أنحاء العالم . ومع أنّ تدابير العدالة الانتقالية ترتكز على موجبات قانونية وأخلاقية متينة، إلّا أنّ هامش الاستيفاء بهذه الموجبات كبير، وبذلك ما من معادلة تناسب السياقات كافة .

مستقبل العدالة الانتقالية

إن تحقيق العدالة الانتقالية هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة والإنصاف للضحايا وبنفس الوقت يفتح الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية، التي بدونها ستكون سوريا عرضةً لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء والتي سيقف وراءها الانتقام بكل تأكيد .

إن المصالحة هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الوطن على أسس شرعية قانونية وتعددية وديموقراطية في الوقت ذاته .

سوريا في حاجة إلى تأسيس جديد لنمط الشرعية قائم على نمط الشرعية الدستورية المؤسساتية، وتجاوز إرث الماضي الثقيل عبر مجموعة من الإجراءات تؤسس للدخول في " المصالحة الوطنية " عبر " العدالة الانتقالية " التي تتم من خلال إعادة البناء الاجتماعي، المصالحة الوطنية، تأسيس لجان الحقيقة، التعويض للضحايا، جبر الضرر , وإصلاح مؤسسات الدولة العامة اوخاصة الأجهزة الأمنية يفية التعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان

ممكن أن تتلخص بأربع نقاط :

1- تقوية الديمقراطية : يعتبر العديد من الأشخاص أن الديمقراطية لا يمكن بناؤها على أساس أكاذيب وأن جهوداً مستمرة ومنظمة وتوافقية لمواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة . ويتم ذلك بشكل كبير من خلال إرساء المحاسبة (مثل مكافحة الإفلات من العقاب) ومن خلال بناء ثقافة ديمقراطية .

2- الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي : يستدل نشطاء حقوق الإنسان والضحايا وآخرون بأن ثمة واجباً أخلاقياً في التذكر ، لقبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا . كما أن نسيان الضحايا والناجين من الفظائع يعتبر شكلًا من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة .

3- من المستحيل تجاهل الماضي : ثمة تبرير آخر وهو أنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه، فهو دائماً يطفو على السطح، لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بنّاءة وشافية . ويمكن أن نسمي البديل الآخر " بثورات " الذاكرة حيث يغلي الغضب وعدم الرضا تحت سطح الحياة السياسية وبالتالي ينفلتان من وقت لآخر .

4- لنمنع ذلك في المستقبل : يعتبر هذا المبرر أن التعامل مع الماضي يخلق نوعاً من الردع . فالتذكر والمطالبة بالمحاسبة هما وحدهما الكفيلان بالوقاية من وقوع أشياء فظيعة مجدداً في المستقبل .

المصادر:

1:أبرز الحركات المسلحة بالسودان وأهم الاتفاقات التي عقدت معها | الموسوعة | الجزيرة نت ((aljazeera.net

2: المصالحة الوطنية ، ابراء جروح السودان - بروف عطا البطحاني

3: مثل سوداني ، مقابلة مع مصطفى سعيد - صحفي حرب في الخرطوم عن العدالة التصالحية ، 21-5-2024

4: National Reconciliation (Sudan) - Wikipedia

5: مقابلة مع رفعت مكاوي ، قانوني ، مؤسس مركز انصاف ، كمبالا 13-5-2024

6:لجنة الحقيقة والمصالحة - ويكيبيديا

7:وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج | اليوناميد ((unmissions.org

8:مقابلة مع موسى اديبايور، ناشط في قضايا السلام وفض النزاعات ، مؤسس منصة السلام ، كمبالا 15-5-2024

9:مقابلة مع مزمل محمد ، ناشط مدني ، الجنينة ، معسكر ادري-تشاد ،20-5-2024

10:Paths to Truth, Justice and Reconciliation in Argentina Ayeray Medina Bustos - ecp14117011.pdf (liu.se)

11: Handbook on RESTORATIVE JUSTICE PROGRAMMES,SECOND EDITION, UNODC - Handbook on Restorative Justice Programmes Second Edition (unodc.org)

12: https://www.facebook.com/share/p/q64Ge2ryFzwtrx4N/?mibextid=xfxF2i

13:https://www.facebook.com/INSAF2018/posts/pfbid0Lg4SkH2tBoZzdSXqM1QWKDKqYxfsvKKuUcwiGdrgbEkxgG6V2CApbkM1he8juiEsl

- التقرير العالمي 2024: السودان | Human Rights Watch (hrw.org)
- نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها- https://aja.me/saxf1a
- السودان.. من هو موسى هلال زعيم "الجانجويد" المحتجز ؟ ((al-ain.com
- BBC NEWS | Africa | 'Janjaweed leader' is Sudan aide
- السودان.. البرهان يصدر مرسوما بحل قوات "الدعم السريع" - CNN Arabic
- عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج | الأمم المتحدة حفظ السلام ((un.org
- المصالحة الوطنية... تجربة رواندا - أرضية مشتركة
- Women speak out about sexual violence in Sudan fighting | News | Al Jazeera
- Press Statement: Decades of impunity are contributing to the escalation of sexual violence and violence against women in Sudan's conflict - SIHA (sihanet.org)
- يل بس : هو شعار يستخدمه مشجعي القوات المسلحة لاستمرار المعركة العسكرية ضد قوات الدعم السريع
- صحيفة التحرير » تجمع المهنيين السودانيين يدعو إلى تصعيد قضية الأجور وتكوين رأي عام حولها ((alttahrer.com
- تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات – أية تحديات وآفاق مستقبلية؟ | شباك ((wordpress.com
- نموذج الاستبيان ، هل تجدي انظمة العدالة التصالحية بعد حرب 15 ابريل - https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScVxsGI0wmPeEw0rZ64pJlAayt9yAZJJuif3Du_CZQA5w7edA/viewform?usp=sf_link